

مورغان ستانلي السعودية

الركيزة ٣ تقرير الإفصاحات التنظيمية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

جدول المحتويات

٢	١: مورغان ستانلي السعودية
٢	٢: الإطار التنظيمي
٣	٣: إدارة رأس المال
٥	٤: موارد رأس المال
٦	٥: إدارة المخاطر
٩	٦: المخاطر الائتمانية
١٥	٧: مخاطر السوق
١٦	٨: المخاطر التشغيلية
١٨	٩: مخاطر السيولة
٢١	١٠: الملحق ١: متطلبات رأس المال
٢١	١١: الملحق ٢: تخفيف المخاطر الائتمانية
٢٢	١٢: الملحق ٣: قائمة الاختصارات

الأشكال

٦	الشكل ١: إطار إدارة المخاطر
٩	الشكل ٢: هيكل لجان مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية

الجدول

٤	الجدول ٣-١: متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال
٥	الجدول ٤-١: هيكل رأس مال مورغان ستانلي السعودية
٥	الجدول ٤-٢: الفئة الأولى والثانية من رأس المال
١٠	الجدول ٦-١(أ): التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة
١٠	الجدول ٦-١(ب): التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة
١٢	الجدول ٦-٢: فئات التعرض للمخاطر وأوزان المخاطر
١٢	الجدول ٦-٣: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية
١٣	الجدول ٦-٤: التعرض للمخاطر الائتمانية
١٣	الجدول ٦-٥: تفصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية
١٤	الجدول ٦-٦: الزم المدينة المشكوك في تحصيلها
١٤	الجدول ٦-٧: التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة
١٥	الجدول ٦-٨: تخفيف التعرض للمخاطر الائتمانية
١٦	الجدول ٧-١: الأنشطة التجارية
١٩	الجدول ٩-١: معدل السيولة
٢٠	الجدول ٩-٢: سيناريو الضغط

١. مورغان ستانلي السعودية

مورغان ستانلي السعودية ("الشركة") هي شركة مساهمة مغلقة تأسست وسُجّلت ويقع مقرها في الرياض، المملكة العربية السعودية ("المملكة") بموجب رقم السجل التجاري ١٠١٠٢٢٤١٤٤ بتاريخ ١٨ رمضان ١٤٢٧ هـ (الموافق ٧ أكتوبر ٢٠٠٦).

تعمل الشركة في مجال التعاملات والإدارة وترتيب الصفقات وتقديم خدمات الحفظ والاستشارات على النحو المصرح به من قبل هيئة السوق المالية ("الهيئة") بموجب الترخيص رقم ٦٠٤٤-٣٧ الصادر بتاريخ ٢ جمادى الثاني ١٤٢٨ هـ (الموافق ١٧ يونيو ٢٠٠٧).

مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية

يتكون مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية ("المجلس")، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، من ثلاثة أعضاء تنفيذيين وعضوين غير تنفيذيين. لمزيد من التفاصيل عن أعضاء مجلس إدارة الشركة بما في ذلك سيرهم الذاتية المفصلة وعضويات مجالس الإدارات الأخرى التي يشغلونها، يرجى الرجوع إلى الرابط الإلكتروني https://www.morganstanley.com/pub/content/dam/msdotcom/global-offices/Saudi-Arabia/MSSA_Board_of_Directors.pdf

نبذة

أسست شركة مورغان ستانلي السعودية في عام ٢٠٠٧ باستحواذ شركة مورغان ستانلي على حصة أغلبية في شركة كابيتال جروب. وفي الثالث والعشرين من يونيو عام ٢٠١٥، استحوذت شركة مورغان ستانلي على الأسهم المتبقية وأصبحت الشركة مملوكةً لها بالكامل.

مورغان ستانلي هي الشركة الأم المطلقة التابعة لها شركة مورغان ستانلي السعودية والكيان المسيطر عليها، وهي إحدى شركات ديلاوير، التي تشكل -جنبًا إلى جنب مع الشركات التابعة لها- مجموعة مورغان ستانلي. وشركة مورغان ستانلي هي "شركة قابضة مالية" وفقًا لما يحدده قانون الشركة القابضة المصرفية لعام ١٩٥٦، بصيغته المعدلة، وتخضع للوائح مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفيدرالي (يُشار إليه فيما يلي باسم "الاحتياطي الفيدرالي").

وشركة مورغان ستانلي السعودية هي مجموعة فرعية مملوكة بالكامل لمجموعة مورغان ستانلي. والمعلومات المُفصّل عنها في هذه الوثيقة ليست مؤشراً بالضرورة على مجموعة مورغان ستانلي برمتها، ولا ممثلاً شاملاً لنشاط مجموعة مورغان ستانلي في أي إقليم بعينه. وعلى المستثمرين أو أصحاب المصلحة أو الدائنين أو غيرهم من المستخدمين الراغبين في الحصول على معلومات عن سياسات كفاية رأس المال والتعرض للمخاطر وإدارة المخاطر الرجوع إلى الإفصاحات العامة لمجموعة مورغان ستانلي.

جدبر بالذكر أنّ مجموعة مورغان ستانلي وبنوكها في الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت خاضعة لمتطلبات بازل ٣ بالولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤. لمزيد من التفاصيل، يرجى مطالعة إفصاح الركيزة الثالثة الأخير لمجموعة مورغان ستانلي على الرابط الإلكتروني التالي <http://www.morganstanley.com/about-us-ir/pillar-us>.

ومورغان ستانلي مدرجة في بورصة نيويورك ومُطالبة بموجب هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بتسجيل الإفصاحات العامة، بما في ذلك التقارير السنوية بشأن نموذج K-١٠، والتقارير ربع السنوية بشأن النموذج Q-١٠، والتقارير الحالية بشأن النموذج K-٨. وهذه الإفصاحات موجودة على الرابط التالي <http://www.morganstanley.com/pub/content/msdotcom/en/about-us-ir/sec-filings>.

٢. الإطار التنظيمي

يوفر معيار بازل لرأس المال إطاراً تنظيمياً عالمياً لرأس المال والسيولة. يرد بالتفصيل في "التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال: إطار منقح - نسخة شاملة" يونيو ٢٠٠٦ ("معيار بازل الثاني"). نُفّح هذا المعيار في عام ٢٠١٠ في أعقاب الأزمة المالية من خلال عدد من الإصلاحات تُسمى مجتمعة معيار بازل ٣ وبشكل أكثر تحديداً، "بازل ٣: إطار تنظيمي عالمي لتوفير بنوك وأنظمة مصرفية أكثر مرونة" و"التنقيحات على إطار بازل ٢ المتعلق بمخاطر السوق - تحديث ديسمبر ٢٠١٠".

يتكون الإطار من ثلاث "ركائز":

- الركيزة الأولى - الحد الأدنى من متطلبات رأس المال: تُعرّف قواعد حساب المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.
- الركيزة الثانية - تتطلب عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي من المؤسسات إجراء تقييم ذاتي لمستوى رأس المال الذي يدعم بشكل كاف جميع المخاطر الحالية والمستقبلية ذات الصلة في أعمالها.
- الركيزة الثالثة - الانضباط داخل السوق: تتطلب إجراء إفصاحات مستقيضة حتى يتمكن المستثمرون والمشاركون الآخرون في السوق من إدراك كفاية رأس المال والتعرض لمخاطر محددة فضلاً عن عمليات إدارة المخاطر للشركات الفردية.

تراعي شركة مورغان ستانلي السعودية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي تنص عليه قواعد الكفاية المالية الصادرة عن لهيئة السوق المالية (يُشار إليها فيما بعد باسم "قواعد الكفاية المالية"). أعد تقرير إفصاح الركيزة الثالثة (يُشار إليه فيما يلي باسم "إفصاح الركيزة الثالثة") وأصدر وفقاً للمادة ٦٨ من قواعد الكفاية المالية. ويوضح إفصاح الركيزة الثالثة الأساس الذي تمتثل الشركة بناءً عليه لمتطلبات رأس المال والمعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر لديها. وقد أعد وفقاً لـ "النموذج المقترح لإفصاح الركيزة الثالثة" الذي نُشر في ١٥ ديسمبر عام ٢٠١٤، والذي يحدد

الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات السنوية للسوق على النحو الذي تُشير إليه المادة ٦٨ من قواعد الكفاية المالية. تتوفر نسخة من إفصاح الركيزة الثالثة لشركة مورغان ستانلي السعودية على الرابط التالي <http://www.morganstanley.com/content/dam/msdotcom/en/assets/pdfs/about-us-global-offices/saudi-arabia/MSSA-Pillar-III-Disclosures.PDF>

التطورات التنظيمية

في أعقاب إعلان صادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥، طُلب من جميع الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧. أما بالنسبة لجميع المؤسسات الأخرى، فقد أعلن اعتماد تلك المعايير بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨. طلبت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى" مع ثلاث بيانات للمركز المالي.

واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، انتقلت شركة مورغان ستانلي السعودية من نظام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع معاملة تاريخ ١ يناير ٢٠١٧ على أنه تاريخ الانتقال. ولذلك حدثت المقارنات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ لتعكس هذا الانتقال والتوافق مع البيانات المالية المدققة.

٣. إدارة رأس المال

تعتبر شركة مورغان ستانلي السعودية رأس المال مصدرًا هامًا للقوة المالية. حيث أنها تدير رأس المال وتراقبه بفاعلية بما يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة وبما يمثل للمتطلبات التنظيمية المحلية.

ووفقاً لسياسات إدارة رأس المال المتبعة في مجموعة مورغان ستانلي، تُدير شركة مورغان ستانلي السعودية وضعها المالي بناء على جملة أمور من بينها فرص الأعمال التجارية وتقبل المخاطر وتوافر رأس المال ومعدل العائدات إلى جانب سياسات رأس المال الداخلية والمتطلبات التنظيمية وإرشادات وكالات التصنيف. وبناء عليه، فقد تعمل على تعديل قاعدة رأس المال في المستقبل لمواجهة الاحتياجات المتغيرة لأعمالها. ويُحدد المستوى الملائم لرأس المال على مستوى الكيان القانوني لضمان قدرة الكيان للاستمرار كمنشأة عاملة وضمان تلبية جميع المتطلبات التنظيمية لرأس المال.

تواصل الشركة تحقيق الأهداف التالية من خلال تنفيذ إطار عمل فعال لإدارة رأس المال:

- الحفاظ على رأس مال كافٍ لدعم إستراتيجية العمل الشاملة.
- دمج قرارات تخصيص رأس المال مع عملية التخطيط الإستراتيجي والمالي.
- تعزيز قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدراك مقدار المرونة الموجودة في رأس المال لدعم إستراتيجية العمل الشاملة.
- تعزيز إدراك الشركة لمتطلبات رأس المال تحت مختلف السيناريوهات الاقتصادية وسيناريوهات الضائقات المالية.
- بناء ودعم الترابط بين المخاطر ورأس المال وربط الأداء بكلٍ منها.
- استيفاء نسب كفاية رأس المال التنظيمي ووضع حائل حصيف.

تُجري الشركة عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي سنوياً بغرض قياس حجم كافة المخاطر الجوهرية ورصدها وإعداد التقارير بشأنها واعتماد عملية تخطيط فعالة لرأس المال من أجل ضمان توافر رأس مال كافٍ لتنفيذ الأنشطة التجارية المعتادة فضلاً عن السيناريوهات المحتملة الأخرى. ستواصل الشركة الاحتفاظ برأس مال لتغطية المخاطر التي حددتها هيئة السوق المالية تحت الركيزة الأولى ورأس مال إضافي للمخاطر غير المغطاة بموجب الركيزة الأولى من أجل دعم أنشطتها التجارية مع ضمان الحفاظ على هامش كافي من أجل النمو في المستقبل والظروف غير المتوقعة.

عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي هي أداة رئيسية تُستخدم لإبلاغ مجلس إدارة الشركة بخصوص حجم المخاطر وكفاية رأس المال. عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي للشركة:

- صُممت لضمان أن المخاطر التي تتعرض لها الشركة يتم رسملتها وإدارة مخاطرها بشكل ملائم، بما في ذلك هذه المخاطر غير المحصورة أو غير المحصورة بشكل كامل بموجب الركيزة الأولى.
- تُستَخدم اختبارات الضغط لوضع حجم هامش رأس مال يهدف إلى ضمان أن الشركة ستواصل التشغيل بما يتجاوز المتطلبات التنظيمية في ظل مجموعة من سيناريوهات ضغط تتراوح من شديدة إلى معقولة.
- تُقِيم كفاية رأس المال في ظل البيانات التشغيلية العادية والمضغوطة على مدار فترة تخطيطية لرأس المال تبلغ مدتها ثلاث سنوات لضمان محافظة الشركة على وضع رأسمالي يتماشى مع أهداف التشغيل الداخلية والمستوى الأدنى لما بعد الضغط.

تهدف إدارة رأس مال الشركة إلى الحفاظ على أفضل مستوى لرأس المال، مما يمكنها من متابعة الإستراتيجيات التي ترسخ قيمةً طويلة الأمد للمساهمين، مع الاستيفاء الدائم للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي ومتطلبات رأس المال الداخلي على حدٍ سواء. يُقِيم مجلس الإدارة بصورة منتظمة مستويات رأس المال التي تحتفظ بها الشركة والخيارات الممكنة المتاحة لاستخدام رأس المال الفائض بصورة أكثر كفاءة.

تتم رسملة الشركة بمقدار كافي مع مراعاة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي تنص عليه القواعد الاحترازية لهيئة السوق المالية؛ أي أن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال قد تم استيفؤها وتضمن إدارة الشركة احتجاز رأس مال كافٍ في جميع الأوقات لمواجهة المخاطر التي تواجه

الشركة في سير أعمالها. وتدل كفاية رأس المال على قدرة الشركة على ضمان الاستخدام الفعّال لرأس المال فيما يتعلق بمتطلبات العمل والنمو وحجم المخاطر مع تحقيق عوائد المساهمين وتلبية توقعاتهم.

تُدرِك الشركة أنّ الأرباح تمثّل خط الدفاع الأول ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر العمل. ومع ذلك، نظراً لأهمية رأس المال البالغة في ضمان استمرار القدرة على وفاء الشركة بالتزاماتها المالية، فإن هدفها يتمثّل في الحفاظ على رأس المال الكافي بحيث يتوفّر هامش يتخطى متطلبات كفاية رأس المال التنظيمية، وذلك بغية مواجهة المخاطر الناجمة عن التقلبات في قيم الأصول وتلبية متطلبات دورات الأعمال والتوسع والمتطلبات المستقبلية. ومنذ تأسيس الشركة زاد رأس مالها على مرّ سنوات جزاءً الاستبقاء على أرباحها.

ترد متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية وفقاً لقواعد الكفاية المالية في الجدول الموضح أدناه (راجع الملحق ١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل):

الجدول ٣-١: متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي	
٢٠٦,٣٧٦	٢٣٢,٣٨٣	إجمالي قاعدة رأس المال (الرجاء الرجوع إلى الجدول ٢-٤)
		متطلبات رأس المال
٢٨,٧٥٥	٣٠,٥٥٢	إجمالي المخاطر الائتمانية
٦٤٣	١٥٨	إجمالي مخاطر سوق المال
١١,٧٥٧	١٢,٩٠٠	إجمالي المخاطر التشغيلية
٤١,١٥٥	٤٣,٦١٠	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
١٦٥,٢٢٢	١٨٨,٧٧٣	الفائض (العجز) في رأس المال *
٥,٠١	٥,٣٣	نسبة إجمالي رأس المال (الوقت)

*الفائض/ (العجز) من رأس المال = إجمالي قاعدة رأس المال طرح الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
** نسبة رأس المال (الوقت) = إجمالي قاعدة رأس المال / الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

٤. موارد رأس المال

تمتلك الشركة هيكل رأس مال أساسي يتكون من رأس المال والاحتياطي القانوني والأرباح المحتجزة التي تمت مراجعتها (انظر الجدول ٤-١).

خلال العام، خفضت الشركة احتياطيها القانوني من ٥٠% إلى ٣٠% بعد حدوث تغيير في لوائح الشركات في المملكة العربية السعودية. ووفقاً لقرار المساهمين في الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨، حوّل الفائض إلى أرباح الشركة المحتجزة التي تمت مراجعتها.

الجدول ٤-١: هيكل رأس مال مورغان ستانلي السعودية

مفردات رأس المال	التفاصيل
رأس المال المدفوع	أسهم رأس المال الخاص بالشركة والبالغ ٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي مقسم إلى ٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم تبلغ قيمة كل سهم منها ١٠ ريالات سعودية.
الاحتياطيات النظامية	وفقاً لنظام الشركة الأساسي واللائحة التنظيمية للشركات في المملكة العربية السعودية، يجب أن تجنب الشركة نسبة ١٠% من صافي دخلها بعد إخراج الزكاة وضريبة الدخل كل عام للاحتياطي القانوني إلى أن يصل ذلك الاحتياطي إلى ما يعادل نسبة ٣٠% من رأس المال. علماً بأن هذا الاحتياطي لا يخضع لتوزيع الأرباح.
الأرباح المحتجزة التي تمت مراجعتها	تمثّل الأرباح غير الموزعة المتراكمة المتوفرة لتوزيعات الأرباح المستقبلية على النحو الموصى به من قبل مجلس الإدارة والذي وافقت عليه لجنة المراجعة أو الواجب رسالتها في نهاية الأمر.

عناصر رأس المال لشركة مورغان ستانلي السعودية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هي كما يلي:

الجدول ٤-٢: الفئة الأولى والثانية من رأس المال		
٢٠١٧	٢٠١٨	قاعدة رأس المال
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي	الفئة الأولى من رأس المال
٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	رأس المال المدفوع
١١٣،٦٣٠	١٥١،١٩١	الأرباح المحتجزة التي تمت مراجعتها
-	-	علاوة إصدار الأسهم
٣٢٥٠٠	١٩،٥٠٠	الاحتياطيات (عدا احتياطي إعادة التقييم)
-	-	إسهام الفئة الأولى من رأس المال
(٤،٧٥٤)	(٣،٣٠٨)	الاقطاعات من الفئة الأولى من رأس المال
٢٠٦،٣٧٦	٢٣٢،٣٨٣	إجمالي الفئة الأولى من رأس المال
-	-	إجمالي الفئة الثانية من رأس المال
٢٠٦،٣٧٦	٢٣٢،٣٨٣	إجمالي قاعدة رأس المال

يتألف رأس مال شركة مورغان ستانلي السعودية من الفئة الأولى فحسب من رأس المال ولا تملك الشركة الفئة الثانية من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في هيكل رأس مالها. يبلغ إجمالي قاعدة رأس المال لصافي اقطاعات الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٢٣٢،٣٨٣،١٩٨ ريال سعودي (٢٠١٧: ٢٠٦،٣٧٦،٤١٢ ريال سعودي).

٥. إدارة المخاطر

أهداف إدارة المخاطر

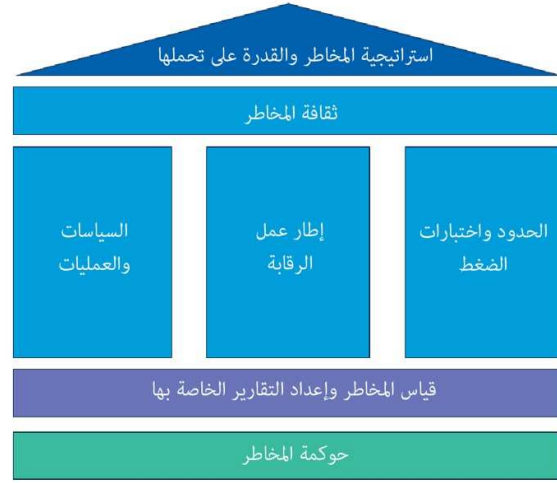
تعمل إستراتيجية العمل كمحرك رئيسي لنموذج أعمال الشركة والذي بدوره يوجه إستراتيجية المخاطر ومجموعة المخاطر المترتبة عليها في الشركة. ويتم النظر في إستراتيجية الأعمال وتقييم المخاطر ومواءمتهما كجزء من اجتماعات الإدارة المنتظمة أو في اجتماعات مجلس الإدارة أو على نحو أكثر تكراراً إذا لزم الأمر.

تتحمل الشركة مجموعة من المخاطر في سبيل الاضطلاع بأنشطتها التجارية. ويتمثل هدف إدارة المخاطر فيما يتعلق بكل مجال من مجالات المخاطر في اتباع أفضل الممارسات المتاحة والالتزام بمتطلبات هيئة السوق المالية؛ أي تحديد أبعاد المخاطر المختلفة وتقييمها ورصدها وتخفيفها وإدارتها بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل. علماً بأن الشركة قادرة على تعظيم العائدات التي يرمي الهدف منها إلى تحسين عائد مساهمي الشركة، مع الحفاظ على درجة التعرض للمخاطر في إطار معايير محددة.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن مخاطر الخسارة هي نتيجة حتمية لأنشطة أعمال الشركة التجارية، وتعتبر إدارة المخاطر الفعالة أمراً حيوياً لنجاح الشركة. إن إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة مدمج ويعمل بشكل مناسب. يرد في الشكل (١) توضيح للعناصر الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر في الشركة، التي تتماشى مع ميثاقها في مجموعة مورغان ستانلي.

الشكل ١: إطار عمل إدارة المخاطر



إستراتيجية المخاطر وتقبلها

ويوضح تحمل الشركة للمخاطر مستوى ونوع الخطر الكلي الذي يمكن للشركة أن تتحمله من أجل تنفيذ استراتيجية عملها وحماية رأس مالها وموارد السيولة الخاصة بها.

ويهدف مستوى تقبل الشركة للمخاطر النوعية والبيانات التي تصدرها بشأن مستوى تحملها للمخاطر وحدود المخاطر الكمية جميعها إلى ضمان تنفيذ أعمال الشركة بما يتماشى مع قابلية تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة وكذلك حماية سمعة الشركة في ظل البيئات العادية والمضغوطة..

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على القابلية العامة لتحمل الشركة للمخاطر. تُعرف قابلية تحمل المخاطر بحجم المخاطر التي يمكن للشركة تحملها لتحقيق استراتيجيتها والعوائد للمساهمين مع تحسين نفسها من المصادر الرئيسية للمخاطر مثل تقلب الأرباح والإعسار المالي وغيرها من المخاطر غير المالية مثل السمعة وحوكمة الشركات. المراجعة السنوية لبيان تقبل الشركة للمخاطر تأخذ في الاعتبار أي مخاطر جديدة تُحدّد من خلال عملية تحديد المخاطر نتيجة للتغيرات في استراتيجية أعمال الشركة وأي تغييرات في تقبل المخاطر ناشئة عن التغيرات في ظروف السوق.

وتماشياً مع مجموعة مورغان ستانلي، عرّفت الشركة مخاطر السلوك بالمخاطر ذات الآثار السلبية على العملاء أو الأسواق أو سمعة الشركة نتيجة لسلوك الشركة و/أو موظفيها. وتصف مخاطر السمعة، التي يُشار إليها أحياناً بمخاطر الامتيازات، المخاطر المحتملة المرتبطة بطريقة تنفيذ مجموعة مورغان ستانلي لأعمالها وبتصورات الأطراف الخارجية عن المجموعة بما في ذلك أصحاب المصلحة والعملاء والجهات التنظيمية والعامة. ووفقاً لمجموعة مورغان ستانلي، لا يمكن للشركة تقبل مخاطر السلوك أو مخاطر السمعة. ومع ذلك، تقر الشركة بأن مخاطر السلوك أو مخاطر السمعة أمر لا بد منه في ممارسة الأعمال ومن ثم لا يمكن التخلص منها بالكامل.

وتُعرف الأرباح المعرضة للخطر بأنها تهدف إلى تقديم نموذج أعمال مستدام يحقق حضوراً إستراتيجياً لأعمالها/بلدانها الأساسية، بما يستهدف الأرباح الثابتة، وتراكم الأرباح مما يسمح بتحقيق زيادات على رأس المال وتحقيق كفاءة الإنفاق.

ثقافة المخاطر

تترسخ ثقافة المخاطر الخاصة بمجموعة مورغان ستانلي في خمس مبادئ رئيسية هي: النزاهة والشمولية والاستقلالية والمساءلة والشفافية. وتُنقذ هذه الثقافة من خلال إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بالشركة والعديد من خطوط الدفاع.

هذا وتنبئ الشركة ثقافة مخاطر سليمة تُشجع على الحوار المفتوح والتحدي الفعال وتصعيد المخاطر والإبلاغ عنها إلى الإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة والهيئة التنظيمية إلى جانب الإفصاحات الخارجية عن المسائل المتعلقة بالمخاطر. وعملية تطوير ثقافة مخاطر الشركة هي عملية مستمرة وقائمة على التزام الشركة المتمثل في "اتخاذ الإجراءات الصحيحة" وقيمتها المتمثلة في أن إدارة المخاطر هي مسؤولية كل موظف.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن ترسيخ ثقافة المخاطر وضمن وجود إطار عمل فعال ومناسب لإدارة المخاطر. يعتبر بيان الشركة لقابلية تحمل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المخاطر الخاصة بمجموعة مورغان ستانلي ويرتبط بخطتها الإستراتيجية والرأسمالية والمالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فضلاً عن برامج التوعيات.

تتولى إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والشركة مسؤولية الترويج لثقافة امتثال قوية وتحديد نموذج تشغيلي ووضع معايير لإدارة مخاطر الامتثال، فضلاً عن تقييم مخاطر الالتزام والتخفيف من شدتها وإعداد التقارير بشأنها والحفاظ على برنامج قائم على المخاطر لمراقبة إدارة مخاطر الامتثال واختبارها من قبل أصحاب المخاطر بشأن الشركة. كما أنه مسؤول عن تزويد الإدارة والموظفين بالمشورة

والإرشادات (بما في ذلك السياسات والإجراءات عند الاقتضاء) وكذلك التدريب المتعلق بتطبيق القوانين واللوائح السياسات المتعلقة بمسؤولياتهم وإدارة إطار إعداد تقارير مخاطر الامتثال على مستوى الشركة ومراجعة المنتجات والأنشطة التجارية الجديدة ودعم وتسهيل إطار العمل لإدارة الاتصالات المهمة مع الجهات التنظيمية والعلاقات التنظيمية. وتعزز ذلك قواعد السلوك التي تحدد المعايير العالية للسلوك الأخلاقي المتوقع من جميع الموظفين.

وتتولى إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا أيضًا مسؤولية وضع إطار شامل لمخاطر السلوك وتطويره وتنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالامتثال المنصوص عليها في سياسة إدارة مخاطر السلوك الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. تضع إجراءات خرق قواعد السلوك الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وسياسة الإفصاح والإبلاغ عن المخاوف الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا إجراءات ترمي إلى تحديد حوادث السلوك الجوهرية وتصعيدها والتحقيق فيها والإبلاغ عنها وكذلك الإبلاغ عن المخاوف المصعدة ومعالجتها.

سياسات المخاطر وعملياتها

لدى مجموعة مورغان ستانلي عدد من السياسات والعمليات الراسخة التي تحدد المعايير التي تحكم تحديد أنواع المخاطر المختلفة التي تنطوي عليها أنشطة أعمالها وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والتخفيف من حدتها. وقد تم تنفيذ سياسات إدارة مخاطر محددة للتعامل مع متطلبات الأعمال المحلية والتنظيمية عند الاقتضاء. توضح إستراتيجية مخاطر الشركة من خلال سياسات إدارة مخاطر المجموعة مدعومةً بهيكل الحد المناسبة واختبارات الضغط. وتقدم هذه السياسات، التي تنبأها الشركة، إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة في الشركة. وإذا تعارضت سياسة إدارة المخاطر لدى المجموعة مع أي من القوانين واللوائح المحلية، فإن اللوائح المحلية تحل محل متطلبات السياسة الداخلية للمجموعة.

إطار عمل الرقابة

وفقاً لمجموعة مورغان ستانلي، تطبق الشركة إطار رقابة يتطابق مع نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة". وتعتقد مجموعة مورغان ستانلي أن هذا الهيكل يرسم حدود مسؤوليات واضحة بين عناصر التحكم في المخاطر (الخط الأول - وحدة العمل ووظائف الدعم)، والإشراف والتحدي المستقل (الخط الثاني - إدارة المخاطر وقسم الشؤون القانونية والامتثال)، وضمان المراجعة (الخط الثالث - قسم التدقيق الداخلي).

وتتحمل إدارة وحدة العمل المسؤولية والمساءلة بصفة رئيسية فيما يتعلق بإدارة جميع مخاطر وحدة العمل - بما في ذلك المخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية ومخاطر السيولة والتمويل. فهي تقوم بتنفيذ السياسة وتؤكد من الامتثال للقوانين والقواعد واللوائح المطبقة. يوفر قسم إدارة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا الحوكمة والرقابة على الأنشطة التي تُنفذها وحدات العمل.

يتم توفير الرقابة والتحدي المستقل في الخط الثاني من خلال ما يلي:

يدير إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا مدير إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا الذي يتبع في نهاية المطاف إلى رئيس الشؤون القانونية في المجموعة. تحتفظ إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ببرنامج مستقل لإدارة مخاطر الامتثال على مستوى المؤسسة تكون بموجبه الإدارة المذكورة مسؤولة عن الترويج لثقافة امتثال قوية.

ويقدم قسم الشؤون القانونية والامتثال بالشركة مشورة قانونية وتنظيمية لحماية وضع الشركة المالي وسمعتها ولمساعدة أعمال الشركة وعملياتها في إدراك المخاطر القانونية والامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالخدمات المالية ذات الصلة وسياسات الشركة ومعاييرها.

يمثل قسم التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث وهو مصدر ضمان مستقل لمجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بالرقابة المالية والتشغيلية ورقابة الامتثال. وقسم التدقيق الداخلي هو قسم مستقل عن وحدات العمل ووظائف الدعم والرقابة وإدارة المخاطر، ويتبع للجنة التدقيق بالشركة. ويتحقق قسم التدقيق الداخلي بشكل مستقل من تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر على النحو المنشود وبأنه يعمل بفاعلية ويشمل ذلك التدقيق في مدى ملاءمة الإطار وعمليات الحوكمة المرتبطة به.

الحدود وتحمل المخاطر

يضع مجلس الإدارة السياسة العامة بدءاً من المستويات العليا من خلال تحديد استراتيجية أعمال الشركة وقابلية تحمل المخاطر وأطر كفاية رأس المال والسيولة. ويُترجم ذلك إلى مجموعة شاملة من الحدود وأطر تحمل المخاطر للتأكد من ممارسة أعمال الشركة في حدود تلك القيود. وبالإضافة إلى مخاطر الركيزة الأولى، تشمل المخاطر الأخرى التي تتم مراقبتها بانتظام مخاطر السلوك ومخاطر السمعة والأرباح المعرضة للمخاطر. وتتم مراقبة الأداء في سبيل تحقيق هذه الأهداف والحدود والإبلاغ عنها إلى مجلس الإدارة بصورة سنوية. وتتم مراجعة هذه الحدود وتقيدها بصورة دورية بحسب ما يكون مناسباً، على أن يتم ذلك مرة على الأقل في السنة.

اختبارات الضغط

ويعتبر اختبار الضغط واحداً من أدوات إدارة المخاطر الأساسية الخاصة بالشركة وبمجموعة مورغان ستانلي المستخدمة في تحديد أثر أوجه الضغط الشديدة على محافظها وقياسه. فهو يحدد عددًا من العمليات والقرارات ذات الصلة. كما يكمل مقاييس المخاطر الأخرى في الشركة من خلال توفير نهج واضح ومرن لقياس قدرة الشركة على تحمل العديد من السيناريوهات بدرجات متفاوتة من الشدة المرتبطة بظروف السوق الحالية والتوقعات المستقبلية. وعلى الأخص، تشمل الأهداف الرئيسية لإطار اختبار الضغط الخاص بالشركة ما يلي:

- إدارة المخاطر: تحديد المخاطر أو مواطن الضعف وتقييمها وإدارتها
- تراكم المخاطر: تقييم حجم المخاطر المترجمة فيما يتعلق بالخسائر في الصدمات العكسية.
- تخطيط رأس المال والسيولة: اختبار خطط رأس المال والسيولة تحت الظروف المضغوطة

تقارير المخاطر وتقييمها

يتم إضفاء الصفة الرسمية على إطار عمل رصد المخاطر وإعداد التقارير بشأنها أيضًا من أجل تقديم التحديثات في الوقت المناسب والتحديثات الدورية للإدارة العليا بشأن تعرض الشركة للمخاطر للإبلاغ عن إجراءات صنع القرار والحد من المخاطر.

يتم دعم قدرات الإبلاغ عن المخاطر من خلال بنية تحتية جيدة المراقبة، بما في ذلك أنظمة المخاطر في المكتب الأمامي ونظم إدارة المخاطر في مجموعة مورغان ستانلي. وتخضع بيانات المخاطر الرئيسية للعديد من تقييمات الرقابة بما في ذلك التقييمات الذاتية والتصديقات والتحقق من الصحة المستقلة والمراجعات واستعراضات المراجعة الداخلية.

حوكمة المخاطر

مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي تواجه الشركة ومدى ارتباط هذه المخاطر بمستويات رأس المال الكافية. كما أنه مسؤول عن الإشراف على إستراتيجية الشركة ويحدد مدى تحمل الشركة للمخاطر الرئيسية التي يأتي بها تنفيذ الاستراتيجية أو من المرجح أن يأتي بها. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد مجلس الإدارة حدود رأس المال الخاصة بالشركة.

وقد كلف مجلس الإدارة لجنة التدقيق لتقديم العون والمشورة له فيما يتعلق بإفصاح الركيزة الثالثة وغيرها من الأمور. وتشمل اللجان الأخرى التي تقدم العون لمجلس الإدارة لجان الامتثال والتعيين والمكافآت. يوضح الشكل ٢ تكوين المجلس ولجانه.

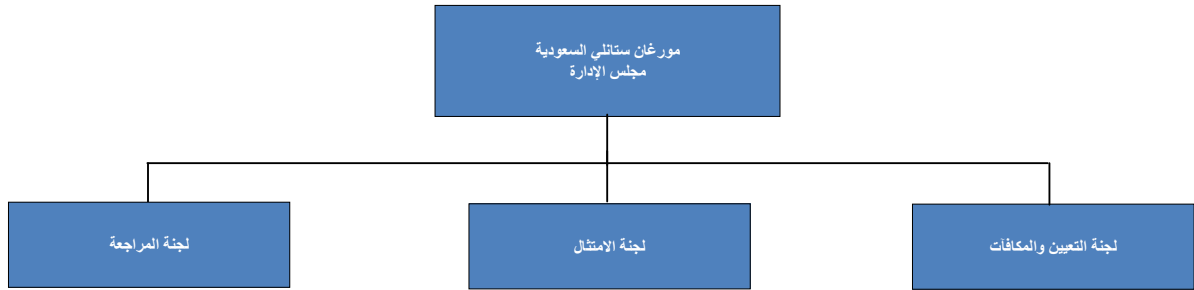
لجان مجلس إدارة الشركة

تم تعيين لجنة التدقيق من قبل مجلس إدارة الشركة لتقديم المساعدة والإرشادات لمجلس إدارة الشركة في رصد: (١) الإبلاغ المالي. (٢) الضوابط الرقابية. (٣) الإبلاغ التنظيمي. (٤) التدقيق الداخلي. (٥) المدققين الخارجيين.

تتبع لجنة الامتثال مجلس إدارة الشركة وتقدم له المشورة بشأن المسائل القانونية والامتثالية التي تؤثر على الشركة، بما في ذلك إثارة قضايا الامتثال التنظيمية وتقديم تقييمات اللوائح الجديدة.

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركة بيانات وتوصيات على أساس ربع سنوي إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمسائل الموارد البشرية والمكافآت التي تؤثر على الشركة.

الشكل ٢: هيكل لجان مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية



٦. المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي إحدى المخاطر الرئيسية التي تواجه الشركة. تُشير المخاطر الائتمانية والأطراف المقابلة إلى مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم وفاء مقترض أو طرف مقابل أو مُصدر بالتزاماته المالية. ويمكن تصنيف المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركة على النحو التالي:

- مخاطر الودائع لدى المصارف.
- مخاطر الذمم المدينة للشركة وبين الشركات.

يتميز الإطار التنظيمي بين متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر الائتمانية المقابلة. ويعكس عنصر رأس مال المخاطر الائتمانية متطلبات رأس المال التي تعزى إلى مخاطر الخسائر الناشئة عن عدم وفاء المقترض بالتزاماته والمتعلقة بالاستثمارات التي تتم في الدفاتر غير التجارية مثل القروض والأوراق المالية الأخرى التي تحتفظ بها الشركة حتى تاريخ الاستحقاق دون أي نية للتجارة. وينشأ التعرض لمخاطر انتمان الطرف المقابل عن مخاطر عدم قدرة الأطراف المقابلة على الوفاء بالتزامات السداد بموجب عقود المنتجات المتداولة.

تستخدم الشركة النهج القياسي المنصوص عليه بموجب متطلبات الركيزة الأولى من القواعد في حساب رأس المال التنظيمي للمخاطر الائتمانية.

- تقابل متطلبات رأس المال للأوضاع المتعلقة بالأنشطة غير التجارية نسبة صافية أقل من ١٤٪ من الأصول المرجحة للمخاطر الخاصة بالشركة. ويتم تعيين كل تعرض لنشاط غير تجاري لمجموعة من فئات التعرض التي تحددها القواعد.
- تستخدم الشركة التصنيفات الائتمانية لتحديد مستوى جودة الائتمان المطابق لنوع المخاطر. تستخدم الشركة جداول مستويات التوافق التي توفرها هيئة السوق المالية لتحديد التصنيفات الائتمانية الخاصة بالوكالة ومستويات مقاييس جودة الائتمان. انظر الجدولين ٦-١ (أ) و ٦-١ (ب) أدناه:

الجدول ٦-١ (أ): التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة						
٦	٥	٤	٣	٢	١	درجة جودة الائتمان
CCC+ فما دون	B إلى B-	BB+ إلى BB-	BBB+ إلى BBB-	A إلى A-	AAA إلى AA-	ستاندرد آند بورز
CCC+ فما دون	B إلى B-	BB+ إلى BB-	BBB+ إلى BBB-	A إلى A-	AAA إلى AA-	فيتش
Caa1 فما دون	B1 إلى B3	Ba1 إلى Ba3	Baa1 إلى Baa3	A1 إلى A3	Aaa إلى Aa3	موديز
C فأعلى	B	BB	BBB	AA إلى A	AAA	كابيتال إنتليجنس

الجدول ٦-١ (ب): التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة				
٤	٣	٢	١	درجة جودة الائتمان
A-3 من أقل	A-3	A-2	A-1، A-1+	ستاندرد آند بورز
F3 من أقل	F3	F2	F1، F1+	فيتش
ليس مصنفاً على أنه Prime	P-3	P-2	P-1	موديز
A3 من أقل	A3	A2	A1	كابيتال إنتليجنس

التصنيف الائتماني

عند تحديد تراجيح المخاطر لحالة تعرض للمخاطر، تستخدم الشركة التصنيف الائتماني المحدد من قبل هيئة السوق المالية بصورة متسقة ومستمرة. عند استخدام تصنيف ائتماني لتحديد تراجيح مخاطر التعرض، يتم تعيين تراجيح المخاطر فيما يتعلق بمستوى جودة الائتمان الخاص بالتعرض للمخاطر وفقاً لقواعد استخدام التصنيف الائتماني.

إفصاحات المخاطر الائتمانية

المطالبات المتأخرة

في الشركة، تكون كافة الفواتير مستحقة لدى إصدارها. ونظراً لطبيعة أعمال الشركة وطبيعة المشروعات طويلة الأجل، تختلف تواريخ استحقاق الدفع تبعاً للمشروعات المختلفة. ومع ذلك، بوصف ما يلي أحد سياسات الشركة، فإنها تأخذ بعين الاعتبار لتوفير كل من:

- تخصص مخصصات كاملة لفواتير الرسوم والعمولات التي مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ١٨٠ يوماً. وقد يتم وضع المخصصات قبل ١٨٠ يوماً حيث تحدد وحدات الأعمال القضايا المتعلقة بالتصنيف في مرحلة مبكرة.
- تستند مخصصات المصاريف الاستشارية التي لم تصدر بها فواتير إلى مرحلة الصفقة في المشاريع:
 - نشط - مخصصات لنسبة ٥٠٪ من المصاريف
 - معلن - مخصصات لنسبة ٥٠٪ من المصاريف
 - ناجح - (باستثناء مبالغ الفواتير الزائدة) - مخصصات لنسبة ٥٠٪ من المصاريف
 - غير ناجح - مخصصات لنسبة ١٠٠٪ من المصاريف
 - معلق - مخصصات لنسبة ١٠٠٪ من المصاريف

انخفاض قيمة الأدوات المالية

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، تُقيّد الشركة احتياطي الخسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة لأصولها المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

للأصول المالية، تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفارق بين التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية المتوقعة) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بعد خصم معدل الفائدة الفعلي للأصل.

بالنسبة للذمم التجارية، اعتمدت طريقة مبسطة وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ حيث يُقيد احتياطي يمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة للأداة. ووضعت بدائل عملية لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية.

في حال وجود زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية بعد القيد الأولي، يُحسب احتياطي الخسارة باعتباره الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال المدة المتبقية من عمر الأداة المالية. إذا تقرر لاحقاً عدم وجود زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية بعد القيد الأولي، يعود احتياطي الخسارة ليعكس الخسائر المتوقعة خلال مدة ١٢ شهراً.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كانت الأصول المالية تُقيّد بمبالغ الفاتورة الأصلية ناقص احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها. وكان يُحتسب احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها في حالة وجود دليل موضوعي على أن الشركة لن تستطيع تحصيل كامل المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للذمم المدينة.

الأدوات المالية ذات العجز الائتماني

عند تقييم النقص في قيمة الأدوات المالية وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تحدد الشركة الأدوات المالية ذات العجز الائتماني وفقاً لسياسات وإجراءات إدارة ائتمان المخاطر الائتمانية في مجموعة مورغان ستانلي. يكون هناك عجز ائتماني في الأداة المالية عندما يكون هناك احتمال، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية، لعدم قدرة الشركة على تحصيل جميع الدفعات المجدولة للمبلغ الأساسي أو الفائدة في تاريخ استحقاقها وفقاً لشروط الاتفاق التعاقدية.

شطب الديون

تسطب الذمم المدينة التجارية وغيرها (إما جزئياً أو كلياً) عندما تُعتبر غير قابلة للتحويل، وهذا يحدث عادة عند استنفاد جميع الوسائل التجارية المعقولة لاسترداد الذمم المدينة. ويستند هذا القرار على وجود مؤشر بأن الطرف المقابل لم يعد قادراً على سداد الالتزام أو بأن عوائد بيع الضمان لن تكون كافية لسداد الذمة المدينة. ويجري الشطب جزئياً عندما يكون جزء من الذمم المدينة غير قابل للتحويل. ولكن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات التنفيذ لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ الذي سيسطب أكبر من مخصص الخسارة التراكمي، يقيد الفارق بشكل مباشر في بيان الدخل ولا يُقيد في حساب مخصص الخسارة. وأي مبالغ تسترد لاحقاً تُقيد في بيان الدخل.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تُراجع الأصول غير المالية الخاضعة للإهلاك أو الإطفاء لقيد الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن المبلغ المقيد قد لا يكون قابلاً للتحويل. ويقيد انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة المقيدة للأصل المبلغ القابل للتحويل. والمبلغ القابل للتحويل هو القيمة العادلة للأصل ناقص تكاليف البيع أو قيمته في الاستخدام، أيهما أعلى. لأغراض تقييم انخفاض القيمة، تجمع الأصول في أدنى مستوى يوجد فيه تدفقات نقدية قابلة للتحديد بصورة منفصلة (وحدات توليد النقد). ويُقيد انخفاض القيمة في بيان الدخل تحت بند "مصاريف أخرى" ويُقيد مقابل القيمة المقيدة للأصل المعني في بيان الوضع المالي. تراجع الأصول غير المالية التي انخفضت قيمتها، باستثناء الشهرة التجارية، للتأكد من احتمال عكس الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة تقارير مالية.

التعرض لمخاطر الائتمان

يُحدد وزن نسبي لتعرض الشركة لمخاطر البنوك المحلية وغيرها من الشركات التابعة لمورغان ستانلي وفقاً للجدول ٦-٢ أدناه.

الجدول ٦-٢: فئات التعرض للمخاطر وأوزان المخاطر					
درجة جودة الائتمان	١	٢	٣	٤	٥
أوزان المخاطر	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%

لا يوجد تصنيف ائتماني متاح لتعرض الشركة للمؤسسات والأصول الأخرى، ومن ثم تم تعيين ترجيح مخاطر بنسبة ٧١٪.

متطلبات حالات التعرض الكبيرة

تتبع الشركة إجراءات إدارية ومحاسبية سليمة وإجراءات رقابية داخلية كافية لتسجيل جميع حالات التعرض الكبيرة. وتتبع الشركة قواعد الكفاية المالية التي تضمن من خلالها عدم تجاوز تعرض الشركة لطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة المرتبطة بنسبة ٢٥٪ من قاعدة رأس مالها.

لا تملك الشركة مبالغ تعرض كبيرة في دفترها التجاري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تملك الشركة مبلغ تعرض كبير واحد فقط في الأنشطة غير التجارية التي تتعلق بالأموال المودعة لدى أحد البنوك المحلية وتعتبر معفاة وفقاً لقواعد هيئة السوق المالية.

يتم الإفصاح أدناه عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية ("إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية") للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بناءً على المبالغ المقيدة للأصول المالية والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن تضطر الشركة إلى دفعه فيما يتعلق بالأدوات المالية غير المقيدة التي تعتقد الشركة أنها عرضة للمخاطر الائتمانية. لم تبرم الشركة أي اتفاقيات لإدارة تعرضها للمخاطر الائتمانية. ولا يوجد لدى الشركة أي تعرض كبير ناشئ عن عناصر غير مقيدة في بيان الوضع المالي.

يبين الجدول التالي إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية مصنفاً بحسب الأنواع الرئيسية للتعرض للمخاطر الائتمانية:

٢٠١٧	٢٠١٨	إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية بحسب الأنواع الرئيسية	
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي		
		أنماط التعرض للخسارة	
٢٠٥,٨٩٠	٢٣١,٣٩٢	الأشخاص والمصارف المرخص لها	
١٨٧	٢,٥٢٥	الشركات	
٢٥,٨٤٠	٢٣,٩١٨	أصول أخرى	
٢٣١,٩١٧	٢٥٧,٨٣٥	المجموع	

التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية

تمارس الشركة أعمالها في المملكة العربية السعودية فقط وليست لديها أي محفظة استثمارية خارج المملكة. ولكن هناك بعض الذمم المدينة المتعلقة برسوم مجموعة مورغان ستانلي. ويشمل التعرض للمخاطر الائتمانية بصفة رئيسية الذمم المدينة بين الشركات والودائع لدى المصارف المحلية والذمم المدينة من الشركات. يبين الجدول التالي تفصيلاً للمخاطر الائتمانية حسب المناطق الجغرافية.

٢٠١٧	٢٠١٨	المنطقة الجغرافية		المحفظة
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
٨	٨	-	-	٨
				نقد في الصندوق/عهدة المصاريف النثرية
٢٠٣,٠٠٢	٢٢٧,٢٠٨	-	-	٢٢٧,٢٠٨
				ودائع/حسابات جارية لدى البنوك المحلية
٢,٨٨٨	٤,١٨٤	٢,٠٣٧	١,٦٨٢	٤٦٥
				المستحقات من الأشخاص والمصارف المرخص لهم
١٨٧	٢,٥٢٥	-	-	٢,٥٢٥
				المستحقات من الشركات
٢,٦٠٤	١,٩٦٧	-	-	١,٩٦٧
				النفقات المدفوعة مسبقاً والدخل المستحق
٢٠,٦٢٤	١٩,٨٥٢	-	-	١٩,٨٥٢
				أصول متداولة أخرى
٢,٦٠٤	٢,٠٩١	-	-	٢,٠٩١
				الأصول الثابتة الملموسة
٢٣١,٩١٧	٢٥٧,٨٣٥	٢,٠٣٧	١,٦٨٢	٢٥٤,١١٦
				المجموع

الجدول ٥-٦: تفصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

٢٠١٧	٢٠١٨	تفصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية		المحفظة
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي	أقل من ١٢ شهراً	أكثر من ١٢ شهراً	
٨	٨	-	٨	٨
				نقد في الصندوق/عهدة المصاريف النثرية
٢٠٣,٠٠٢	٢٢٧,٢٠٨	-	٢٢٧,٢٠٨	٢٢٧,٢٠٨
				ودائع/حسابات جارية لدى البنوك المحلية
٢,٨٨٨	٤,١٨٤	-	٤,١٨٤	٤,١٨٤
				المستحقات من الأشخاص والمصارف المرخص لهم
١٨٧	٢,٥٢٥	-	٢,٥٢٥	٢,٥٢٥
				المستحقات من الشركات
٢,٦٠٤	١,٩٦٧	-	١,٩٦٧	١,٩٦٧
				النفقات المدفوعة مسبقاً والدخل المستحق
٢٠,٦٢٤	١٩,٨٥٢	-	١٩,٨٥٢	١٩,٨٥٢
				أصول متداولة أخرى
٢,٦٠٤	٢,٠٩١	٢,٠٩١	-	-
				الأصول الثابتة الملموسة
٢٧٩	-	-	-	-
				أصول غير ملموسة

٢٦,٤٤٣	-	-	٤,١٨٤	٢٢٧,٢٠٨	-	المجموع
--------	---	---	-------	---------	---	----------------

* الإيداع لدى المصرف السعودي المحلي

** الذمم المدينة بين الشركات (من شركات مجموعة مورغان ستانلي) - التصنيف A-2 حسب ستاندر أند بورز.

تخفيف التعرض للمخاطر الائتمانية

يشمل تعرض الشركة للمخاطر الائتمانية بصورة أساسية الذمم المدينة بين الشركات والودائع لدى المصارف والذمم المدينة بدلاً من الرسوم والعمولات والتعويض عن نفقات المشروع. ولا تغطي الضمانات أي من التعرضات، وذلك على النحو المبين بالتفصيل في الجدول التالي:

الجدول ٦-٨: تخفيف التعرض للمخاطر الائتمانية

٢٠١٧	٢٠١٨					
ألف ريال سعودي	ألف ريال سعودي					
التعرضات بعد تخفيف المخاطر الائتمانية	التعرضات التي تغطيها الضمانات المؤهلة الأخرى	التعرضات التي تغطيها اتفاقية المعاوضة	التعرضات التي تغطيها الضمانات الاحتياطية المالية	التعرضات التي تغطيها الضمانات/المشتقات الائتمانية	التعرضات قبل تخفيف المخاطر الائتمانية	فئة التعرض
٢٠٥,٨٩٠	٢٣١,٣٩٢	-	-	-	٢٣١,٣٩٢	الأشخاص والمصارف المرخص لهم
١٨٧	٢,٥٢٥	-	-	-	٢,٥٢٥	الشركات
٢٥,٨٤٠	٢٣,٩١٨	-	-	-	٢٣,٩١٨	أصول أخرى
٢٣١,٩١٧	٢٥٧,٨٣٥	-	-	-	٢٥٧,٨٣٥	إجمالي التعرضات داخل الميزانية

يشمل تعرض الشركة للمخاطر الائتمانية بصورة أساسية الذمم المدينة بين الشركات والودائع لدى البنوك والذمم المدينة بدلاً من الرسوم والعمولات والتعويض عن نفقات المشاريع. ودائع الشركة المصرفية هي لدى بنوك ذات سمعة جيدة، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية محدودة. المخاطر الائتمانية المتعلقة بالذمم المدينة بين الشركات ليست كبيرة وتتنوع على عدد من الأطراف المقابلة. بما أن الذمم المدينة من الأطراف المرتبطة هي من شركات تابعة مستقرة ماليًا، فإن الشركة لا تعتبر أن هناك أي مخاطر تخلف عن سداد الرصيد المستحق من الأطراف المرتبطة.

٧. مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق إلى المخاطر التي يؤدي فيها التغيير في مستوى واحد أو أكثر من أسعار السوق أو معدلاته أو مؤشرات أو تقلباته الضمنية (تقلبات أسعار الأداة الأساسية المقدرة من أسعار الخيارات) أو ارتباطاته أو عوامل السوق الأخرى، مثل السيولة في السوق، إلى خسائر في مركز الشركة أو المحفظة التي تمتلكها.

وتعد إدارة المخاطر السوقية الصحيحة جزءًا لا يتجزأ من ثقافة مجموعة مورغان ستانلي. تتحمل وحدات الأعمال ومكاتب التداول المتنوعة مسؤولية ضمان أن التعرضات لمخاطر السوق تُدار وتُرصَد بصورة جيدة. تساعد مجموعات الرقابة على ضمان قياس هذه المخاطر ورصدها بشكل وثيق وعرضها بشفافية على الإدارة العليا.

تبرم الشركة معظم تعاملات الأصول المالية مع مؤسسات مجموعة مورغان ستانلي الأخرى، حيث تكون الشركة والمؤسسة الأخرى في مجموعة مورغان ستانلي شركات تابعة مملوكة بالكامل لنفس الشركة الأم للمجموعة، أي مورغان ستانلي.

هذا وتشمل مخاطر السوق عددًا من العوامل المختلفة من بينها مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الأسهم ومخاطر السلع. ويمكن أن تخضع معاملة واحدة أو منتج مالي لأي عدد من هذه المخاطر.

مخاطر أسعار الفائدة هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار الفائدة. وقد تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن الاحتفاظ بالأصول والالتزامات - الحقيقية أو العينية - بتاريخ استحقاق أو تاريخ إعادة تسعير مختلفة، مما يسبب التعرض للتغيرات في مستوى معدلات الربح.

مخاطر الصرف الأجنبي هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الفورية. وقد تتعرض قيمة محفظة الشركة التي تمتلك منتجات تستند إلى عدد من العملات لهذه المخاطر عند تحويلها إلى العملة الأساسية للمحفظة. وتنشأ مخاطر العملات أو الصرف الأجنبي من المركز المفتوح، سواء الطويل أو القصير، في العملات الأجنبية، مما يسبب التعرض لتغير في سعر الصرف ذي الصلة. وقد ينجم

ذلك عن الاحتفاظ بالأصول بعملة واحدة تموّل بواسطة الخصومات بعملة أخرى، أو عن تجارة العملات الأجنبية الفوري أو المستقبلي أو تبادل العملات أو مستقبل العملة أو خيار العملة والتي لا تتطابق مع عقد الموازنة.

مخاطر الأسهم هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار الأسهم. وتنشأ مخاطر الأسهم عن الاحتفاظ بالمركز المفتوح، سواء الطويل أو القصير، في الأسهم أو الأدوات القائمة على الأسهم، وبالتالي التسبب في التعرض للتغير في سعر السوق الخاص بالأسهم أو الأدوات القائمة على الأسهم. وقد ينشأ هذا التعرض عن الاحتفاظ بالأسهم الفعلية، أو مشتقات الأسهم، أو موازنة المؤشر. وبالإضافة إلى توقعات أداء الشركة، فإن أسعار الأسهم هي الأخرى حساسة للبيانات الاقتصادية العامة وتوقعات أداء القطاع.

مخاطر السلع تُشير إلى الارتياح في أسعار السلع في المستقبل تبعاً لعدد من العوامل مثل تكلفة المواد الخام، والتغيرات السياسية والتنظيمية، والتغيرات الموسمية، وأوضاع السوق.

ليس لدى الشركة أي مخاطر سوق متعلقة بسعر الفائدة أو صرف العملات الأجنبية أو الأسهم أو السلع في الدفاتر التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

يقتصر تعرض الشركة لمخاطر السوق على مخاطر الصرف الأجنبي. وتُدير الشركة مخاطر العملات استناداً إلى صافي المركز المفتوح المتعلق بالعملات لتغطية عمليات الشركة غير المتعلقة بالدفاتر التجارية. ونظراً لأن الشركة محدودة التعرض خارج إطار عملات مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي، فإن مستويات التقلب ليست كبيرة.

الجدول ١٠٧: الأنشطة التجارية بالآلاف ريال سعودي

المخاطر	التعرض	متطلبات رأس المال
	٢٠١٨	٢٠١٧
الصرف الأجنبي	٥,٠٠٤	٦٤٣
	٣٢,١٣٢	١٥٨

ترجع الشركة التعرض لمخاطر السوق على أساس دوري. يؤيد فريق التمويل في الشركة قياس مخاطر السوق، ويرصد التعرض ويُعد التقارير بشأنه للإدارة العليا.

٨. المخاطر التشغيلية

تُشير المخاطر التشغيلية إلى مخاطر التعرض للخسارة أو تضرر سمعة الشركة جراء عدم مناسبة العمليات المتبعة والعاملين والأنظمة أو قصور أي منها أو جراء أحداث خارجية (مثل الاحتيال والسرقة، والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال أو الهجمات الإلكترونية أو الأضرار التي تلحق بالأصول المادية).

وقد يتم تكبد مخاطر تشغيلية على نطاق أنشطة الشركة كاملة، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل (مثل المبيعات والتداول) ووظائف مراقبة الدعم (مثل تكنولوجيا المعلومات ومعالجة الصفقات).

تتعرض الشركة للمخاطر التشغيلية؛ بما في ذلك فشل أنظمة التشغيل أو الأمان أو خرقها أو تعطيلها بأي شكل آخر مما قد يؤثر سلباً على أعمالها أو سمعتها.

عند حساب متطلبات رأس المال الداخلي للشركة للمخاطر التشغيلية، تستخدم الشركة الحد الأقصى للمتطلبات الرأسمالية المحسوبة باستخدام منهجية المؤشر الأساسي والمنهجية القائمة على الإنفاق.

تحديد أكبر المخاطر التشغيلية لشركة مورغان ستانلي السعودية

وقد وضعت الشركة إرشادات توجيهية مُصنفة إلى عوامل رئيسية وراء وقوع المخاطر التشغيلية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالعاملين، والمخاطر المرتبطة بالعمليات، والمخاطر المرتبطة بالأنظمة، والمخاطر المرتبطة بالأحداث الخارجية، وتدير المخاطر وفقاً لذلك.

راجعت الشركة أكبر المخاطر التشغيلية التي حددتها إدارة المخاطر التشغيلية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا واعتمدت ما ينطبق منها على الشركة وحددتها استناداً إلى المعلومات التاريخية والمتاحة. تراجع الشركة عناصر بيانات المخاطر التشغيلية من أجل فهم المخاطر ضمن وحدات العمل ووظائف الدعم. وتشمل هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر، بيانات الخسائر الداخلية وخسائر الصناعة وتقارير المراجعة الداخلية والمراجعة التنظيمية والملاحظات والمبادرات الرئيسية للبنية التحتية. وأكبر المخاطر التشغيلية التي حُددت للشركة هي:

- تعطل الأعمال واستمراريتها
- ممارسات التوظيف
- الإبلاغ عن الأخطاء بسبب ضعف البيانات أو العمليات
- التهديدات السيبرانية

- أخطاء التداول الإلكتروني
- سلوك السوق ونزاهته
- الجريمة المالية
- أخطاء دورة حياة المعاملات بسبب العمليات اليدوية
- السرقة والاحتيال
- التداول غير المصرح به
- تصميم المنتج والعناية الواجبة والملاءمة والإفصاح

تخفيف المخاطر والسيطرة عليها

تقر الشركة بأن المخاطر التشغيلية تبقى جزءاً متأسلاً في منتجاتها وأنشطتها وعملياتها وأنظمتها وبالتالي لا يمكن إلغاؤها بشكل كامل. تدير الشركة مخاطر التشغيلية ضمن الإطار العام للمخاطر.

تعمل وحدات العمل ووظائف الدعم، بالتشاور مع فريق إدارة مخاطر أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، على تحديد جميع المخاطر التشغيلية الجوهرية واتخاذ القرار بشأن ما إن كان يتعين استخدام الإجراءات المناسبة للتحكم و/أو تخفيف المخاطر أو قبول هذه المخاطر.

تماشياً مع قبولها للمخاطر، ووفقاً لمجموعة مورغان ستانلي، تستمر الشركة في تركيزها على أربعة مجالات لتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها.

تتوافق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية للشركة مع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة مورغان ستانلي وتشمل التصعيد إلى موظفي الإدارة العليا للملائمين. ويعد إشراف الإدارة العليا من ضمن المتطلبات الرئيسية لإثبات التزام الشركة بإدارة المخاطر. ومن أجل المساعدة على أن يكون الإشراف على عملية إدارة المخاطر إشرافاً مناسباً، فمن اللازم إنشاء تقارير دورية تنسجم بالموضوعية والاستقلال بشأن حالة المخاطر التشغيلية.

حيث تُعد تقارير رسمية ربع سنوية لاطلاع الإدارة المحلية ومجلس الإدارة على حالة المخاطر داخل الشركة. كما تقدم الشركة تقريراً حول مخاطر التشغيلية إلى إدارة المخاطر التشغيلية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا التي تشرف على جميع المكاتب في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

تقييم رأس المال

الركيزة ١

تُحتسب حالياً متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بموجب المنهجية القائمة على الإنفاق حيث تُطبق رسوم رأس مال مخاطر بنسبة ٢٥% على النفقات العامة للشركة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ رأس مال الشركة وفقاً للمنهجية القائمة على الإنفاق ١٢,٨٩٩,٩٧٧ ريالاً سعودياً (٢٠١٧: ١١,٧٥٦,٨٠١ ريال سعودي).

الركيزة ٢

تدرك الشركة أن المنهجية القائمة على الإنفاق ليست مقياساً قائماً على المخاطر، وبالتالي تحدد أكبر المخاطر التشغيلية بناءً على المعلومات التاريخية والمتاحة. تحتفظ الشركة برأس مال كافٍ لتغطية متطلبات زيادة رأس المال بالإضافة إلى متطلبات الركيزة الأولى.

٩. مخاطر السيولة

تُشير مخاطر السيولة إلى مخاطر عدم قدرة الشركة على تمويل عملياتها بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال أو صعوبة تسهيل أصولها. تشمل مخاطر السيولة قدرة الشركة (أو قدرتها المتصورة) على الوفاء بالتزاماتها المالية دون التعرض لتعطل كبير في الأعمال أو لضرر كبير بسمعتها قد يهدد قدرة الشركة على الاستمرار.

وتسير الشركة على سياسة تتمثل في المحافظة على مستوى عالٍ من السيولة من خلال الإدارة النشطة والحذرة للأصول والالتزامات. وعلى الشركة التزامات ضئيلة مقارنةً بأجمالي الأصول ومعظم الأصول تنحصر في أصول عالية السيولة.

تراقب الشركة مخاطر السيولة من خلال إطار عمل خاص بسياسة إدارة مخاطر السيولة والتمويل يعمل على:

- ضمان إدارة جوانب السيولة بالشركة والمحافظة عليها بشكل يتوافق مع بيان مخاطر الأصول بالشركة ومستوى تحملها للمخاطر.
- رسم معالم هيكل الحوكمة من أجل الإشراف على مخاطر السيولة من خلال تحديد أدوار مجلس الإدارة والفريق الإداري بالشركة في عملية إدارة مخاطر السيولة.

إطار عمل السيولة التنظيمية

يحدد إطار عمل السيولة المطلوبة مبلغ السيولة التي يجب أن تحتفظ بها مجموعة مورغان ستانلي في البيانات العادية والمضغوطة من أجل ضمان عدم تأثر وضعها المالي وسلامتها بشكل عام سلباً جراء العجز (الفعلي أو المتصور) عن الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة لها في

موعداً. ينظر إطار عمل السيولة المطلوبة في متطلبات السيولة الأكثر تشدداً من أجل الوفاء بجميع القيود التنظيمية والداخلية على المستوى الموحد وعلى مستوى الكيان القانوني.

وفقاً للمادة ٥٧ من قواعد الكفاية المالية، يجب على الشركة إدارة مخاطر السيولة وفقاً للأحكام الواردة في الفصل ١٨ والفصل ١٩ والملحق ٨ من قواعد الكفاية المالية.

استراتيجية مخاطر التمويل والسيولة

يتمثل الهدف الرئيسي لأنشطة السيولة والتمويل بالشركة في ضمان توفير سيولة كافية في مجموعة كبيرة من البيئات السوقية والأوضاع المربكة المحتملة. لضمان قدرة الشركة على تحمل ضغط السيولة ومواصلة تمويل أعمالها المستمرة والوفاء بالتزاماتها المالية بدون إصدار ديون غير مضمونة، فقد وضعت الشركة إطار عمل قوي لإدارة مخاطر السيولة ("إطار عمل إدارة مخاطر السيولة").

ويقوم إطار إدارة مخاطر السيولة بالشركة على العناصر الرئيسية التالية التي اضطلعت بها الشركة لضمان إدارة شؤونها المالية بشكل يعمل على تقليل مخاطر عرقلة الأعمال التجارية للشركة التي قد ينشأ عنها خلل في توافر موارد التمويل بها.

تقييم مخاطر السيولة: يتضمن التقييم العام لمخاطر السيولة قسمين: المؤشرات المبكرة ونتائج اختبار ضغط السيولة. وقد تم وضع لوحة معلومات لتقييم مخاطر السيولة (يُشار إليها بسم "الوحة المعلومات") لرصد المخاطر العامة للسيولة بالشركة. مؤشرات البيئة التشغيلية هي معايير تساعد الإدارة على تحديد علامات الإنذار المبكر بشأن الضغط الناتج عن التغيرات في بيئة السوق وسلوك الأطراف المقابلة الذي قد يشير إلى مخاطر سيولة محتملة للشركة. تصنف مؤشرات البيئة التشغيلية إلى مؤشرات عادية ومرتفعة وعالية وحرارة.

التساهل: حافظت الشركة على درجة منخفضة من تحمل مخاطر السيولة من أجل ضمان تمتعها بمستوى سيولة يكفي لتغطية الالتزامات التعاقدية والحالات الطارئة في حالة ضغط السيولة على مدار عام واحد.

تقارير مخاطر السيولة: يقوم فريق التمويل في الشركة بتجميع لوحة المعلومات التي تتضمن افتراضات اختبارات الضغط المحدثة ورفع التقارير إلى الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل نصف سنوي. يوافق مجلس الإدارة على سياسة مخاطر السيولة ولوحة المعلومات ويعتمدها بصورة سنوية.

اختبارات الضغط

وضعت الشركة مجموعة من السيناريوهات والافتراضات بقصد استخدامها في قياس مخاطر السيولة على مدار فترات زمنية على المدى القريب والبعيد. اختبارات الضغط هي عبارة عن عملية تطويرية تُراجع وتُنقح بمرور الوقت وتهدف إلى معرفة ما سيحدث في حالة حدوث تقلبات في الأسواق.

تستخدم الشركة نموذج تدفق نقدي مبسط لتقييم تعرضها لمخاطر السيولة ورفع التقارير بذلك بصفة دورية. ويتضمن النموذج إيرادات ومصاريف متوسطة شهرية ستؤثر على التدفق النقدي خلال مدة زمنية بين ١٨ إلى ٢٤ شهراً. كما يتضمن النموذج أي تدفقات خارجة محتملة غير متكررة في شهر معين (مثل دفعات الضرائب والمكافآت والإيجار). ويُطبق ضغط على الإيرادات وفقاً للسيناريوهات المذكورة في الجدول ٩-٢ من أجل معرفة وضع سيولة الشركة في كل سيناريو محدد.

إدارة التمويل

تدير الشركة تمويلها بطريقة تقلل من مخاطر عرقلة أعمال مجموعة مورغان ستانلي وعمليات الشركة. في حالة ضغط السيولة، ستسعى الشركة إلى تنفيذ عملياتها بطريقة تضمن تسوية جميع التزاماتها تجاه دائنيها المستحقة خلال هذه الفترة في موعد استحقاقها وتقديم دعم الشركة لهذا الغرض بالقدر اللازم.

وفي حال تصنيف أي سيناريو من سيناريوهات اختبارات الضغط الخاصة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية بتصنيف عالي أو حاد في لوحة المعلومات، فسوف تقوم إدارة التمويل في الشركة بما يلي:

- تصعيد الأمر لفريق التمويل الإقليمي وإدارة المؤسسة المحلية وخزينة مجموعة مورغان ستانلي.
- سوف يقرر فريق التمويل الإقليمي وخزينة مجموعة مورغان ستانلي حسبما تُفضي إليه المناقشات ما إن كان يتعين اتخاذ التدابير اللازمة لضخ مزيد من السيولة بالشركة ومبلغ التمويل المطلوب والأطر الزمنية لتحقيق ذلك.
- الحصول على المشورة من المراجعين الخارجيين/مستشاري الضرائب المحليين/مستشاري القانون والامتثال بشأن أي من المتطلبات التنظيمية المحلية.
- إطلاع لجنة المراجعة بالشركة بالخطوات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة حاجة الشركة إلى التمويل.
- تزويد مجلس الإدارة بالأسباب وراء تمويل سيولة الشركة والخيارات المتاحة لهذا التمويل من أجل اعتمادها.

- الحصول على تصديق من الجمعية العامة للشركة بمبلغ التمويل قبل اتخاذ خطوات أخرى.
- بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة، سوف يكون هناك نقاش بين كل من خزينة مجموعة مورغان ستانلي وفريق التمويل الإقليمي بشأن خطوات الحصول على التمويل المطلوب الذي تمت الموافقة عليه.

تقييم مخاطر السيولة

تستعين الشركة بلوحة المعلومات التالية الخاصة بتقييم مخاطر السيولة لتقييم مخاطر السيولة لديها.

الجدول ٩-١: معدل السيولة	
التصنيف	معدل السيولة* (بالمضاعفات)
عادي	< أو يساوي ٢
مرتفع	< أو يساوي ١,٥ ولكن أقل من ٢
عالي	< أو يساوي ١ ولكن أقل من ١,٥
حاد	> ١

*معدل السيولة: الأصول الحالية / الالتزامات الحالية

تمتعت الشركة بوضع جيد للسيولة في عام ٢٠١٨. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ معدل السيولة ١٣ ضعفاً، (٢٨٠،٧٤٤،٧٤٤ ريال سعودي / ١٩،٥٢٧،٠٥٠ ريال سعودي).

الوضع النقدي

الوضع النقدي خلال الاستعراض الأخير كان على النحو الموضح أدناه. ويقوم هذا السرد على سيناريوهات الضغط المطبقة على مدار فترة زمنية تبلغ ٢٤ شهراً:

الجدول ٩-٢: سيناريو الضغط			
التصنيف	٢٠١٧	٢٠١٨	سيناريو الضغط
	الوضع النقدي ألف ريال سعودي		
عادي	٢٤٦،٤٨٠	٢٨٤،٧٠١	خسارة ٢٥% من العائد
عادي	١٨٨،٢٣٥	٢١٨،٤١٧	خسارة ٥٠% من العائد
عادي	٦٨،٢٣٨	٨١،٥٧٤	خسارة ١٠٠% من العائد

*الوضع النقدي بختام فترة الأربع وعشرين شهراً

المعيار:

- التصنيف العادي: تدفق مالي إيجابي في جميع سيناريوهات الضغط المنطوية على خسارة العائد
- التصنيف المرتفع: تدفق مالي سلبي متوقع في حال خسارة ١٠٠% من العائد
- التصنيف العالي: تدفق مالي سلبي في حال خسارة ٥٠% من العائد.
- التصنيف الحاد: تدفق مالي سلبي في حال خسارة ٢٥% من العائد

١.٠ الملحق ١ : متطلبات رأس المال

فئة التعرض	التعرضات قبل تخفيف المخاطر الائتمانية	صافي التعرضات بعد تخفيف المخاطر الائتمانية	الأصول المرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال
٢٠١٨				
ألف ريال سعودي				
المخاطر الائتمانية				
<i>التعرضات داخل الميزانية</i>				
الأشخاص والمصارف المرخص لهم	٢٣١,٣٩٢	٢٣١,٣٩٢	٤٦,٢٧٨	٦٤,٤٧٩
الشركات	٢,٥٢٥	٢,٥٢٥	١٨,٠٣٠	٢,٥٢٤
أصول أخرى	٢٣,٩١٨	٢٣,٩١٨	١٥٣,٩١٨	٢١,٥٤٩
إجمالي التعرضات داخل الميزانية	٢٥٧,٨٣٥	٢٥٧,٨٣٥	٢١٨,٢٢٦	٣٠,٥٥٢
متطلبات مخاطر التعرض المحظورة	-	-	-	-
إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية	٢٥٧,٨٣٥	٢٥٧,٨٣٥	٢١٨,٢٢٦	٣٠,٥٥٢
مخاطر السوق				
مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية	٥,٠٠٤	-	-	١٥٨
إجمالي التعرضات لمخاطر السوق	٥,٠٠٤	-	-	١٥٨
المخاطر التشغيلية				
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	-	-	-	١٢,٩٠٠
الفائض / (العجز) في رأس المال	-	-	-	١٨٨,٧٧٣
نسبة (وقت) إجمالي رأس المال	-	-	-	٥,٣٣

١.١ الملحق ٢ : تخفيف المخاطر الائتمانية

إجمالي أوزان المخاطر	إجمالي التعرضات بعد اتفاقيات المقاصة وتخفيف المخاطر الائتمانية	الأصول الأخرى	الشركات	الأشخاص والمصارف المرخص لهم	أوزان المخاطر
-	٨	٨	٨	-	% ٠
٤٦,٢٧٨	٢٣١,٣٩٢	-	-	٢٣١,٣٩٢	% ٢٠
-	-	-	-	-	% ٥٠
-	-	-	-	-	% ١٠٠
-	-	-	-	-	% ١٥٠
-	-	-	-	-	% ٢٠٠
١٢,٩٧٥	٤,٠٥٨	٤,٠٥٨	-	-	% ٣٠٠
-	-	-	-	-	% ٤٠٠

الركيزة الثالثة الإفصاح التنظيمي (المملكة العربية السعودية)

-	-	-	-	-	٥٠٠%
١٥٩,٧٧٣	٢٢,٣٧٧	١٩,٨٥٢	٢,٥٢٥	-	* ٧١٤%
٥٤٤%	٥٤٤%	٦٨١%	٧١٤%	٢٠%	متوسط أوزان المخاطر
-	-	-	-	-	الاستقطاعات من قاعدة رأس المال

* بما في ذلك التعرضات المحظورة

١٢. الملحق ٣: قائمة الاختصارات

المدة	تعريف
BCP	خطة استمرارية الأعمال
BIA	منهجية المؤشر الرئيسي
مجلس الإدارة	مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية
CAR	نسبة كفاية رأس المال
CEO	الرئيس التنفيذي
CMA	هيئة السوق المالية
CRM	تخفيف المخاطر الائتمانية
لوحة المعلومات	لوحة معلومات تقييم مخاطر السيولة
EBA	منهجية قائمة على الإنفاق
ECL	الخسارة الائتمانية المتوقعة
EMEA	أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا
الصرف الأجنبي	الصرف الأجنبي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
IAD	قسم التدقيق الداخلي
ICAAP	عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IT	تكنولوجيا المعلومات
المملكة	المملكة العربية السعودية
LRM	إدارة مخاطر السيولة
MSSA	مورغان ستانلي السعودية
MS	مورغان ستانلي
MS Group	مجموعة مورغان ستانلي
NOP	صافي المركز المفتوح
OEIs	مؤشرات بيئة العمل
ORD	إدارة المخاطر التشغيلية
PRs	قواعد الكفاية المالية
RWA	الأصول المرجحة للمخاطر
S&P	ستاندرد أند بورز
ريال	الريال السعودي

الركيزة الثالثة الإفصاح التنظيمي (المملكة العربية السعودية)

هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية	SEC
زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية	SICR
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	SOCPA
أكبر المخاطر التشغيلية	TORs
الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة
دولار أمريكي	دولار